المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 - Electronic ISSN 2790-1254
العدد11A 2023 كانون الاول
No. 11A December 2023

المادة اللغوية وآليَّات توظيفها في النحو العربي القديم

الباحث: رياض أحمد جبار
أ.د أحمد رسن صحن
جامعة البصرة، كلية الآداب، قسم اللغة العربية
pgs.riyadh.jabbar@uobasrah.edu.iq
ahmed.rasan@uobasrah.edu.iq

الملخص :
شكلت المادة اللغوية أساساً تنبني عليه قواعد النحو العربي وأحكامه ، وقد حرص النحاة على آلية تلقيها فنجد إشارات الى التلقي المباشر من المنتج لما له من قيمة معرفية ،ووضعت قيود على التلقي غير المباشر لضمان رصانة تلك المادة.ولم يخلُ منهج النحاة من بعض الإجراءات التي لا تبدو منسجمة مع منهجهم في تلقي المادة كقبول السماع المباشر من المنتج المجهول، والانصراف عن التصريح بالناقل الثقة إذا كان حيَّاً، والتسامح في نسبة الشواهد اكتفاءً بالمختص، وفي كلّ ذلك لم يخرج منهجهم عن القيود التي رسموها وأهمها قيود الانتقاء والتحديد (الذاتي والزماني والمكاني).وأخذ توظيف المادة اللغوية اعتبارات ثلاثة؛ الأول: اعتبارها مصادر لاستخراج الأحكام النحوية، والثاني: اعتبارها مصادر للاحتجاج النحوي، والثالث: اعتبارها من أساليب المعرفة اللغوية وأدوات اكتساب الملكة اللسانية وإنمائها.

الكلمات المفتاحية: المادة اللغوية ، النحو العربي ، المعرفة النحوية

Linguistic material and mechanisms for employing it in ancient Arabic grammar

Riyadh Ahmed Jabbar.
Asst.Prof Dr. Ahmed RISAN Sahan
University of Basrah, College of Arts, Department of Arabic Language.

Abstract:

The linguistic material formed a basis on which the rules and rulings of Arabic grammar were built, and grammarians were careful about the timing of its reception, so we find references to direct reception from the product because of its cognitive value, and an electronic position on indirect reception and the sobriety of that material.The grammarians' approach was not devoid of some procedures that did not seem consistent with their approach to receiving the material, such as accepting direct hearing from the unknown producer, refraining from declaring the trustworthy transmitter if he was alive, and being tolerant in attributing evidence by being satisfied with the specialist. In all of this, their approach did not deviate from the restrictions they had drawn, the most important of which was Selection and identification restrictions (subjective, temporal and spatial).The use of linguistic material took three considerations: The first: considering them as sources for extracting grammatical rulings, the second: considering them as sources of grammatical protest, and the third: considering them as methods of linguistic knowledge and tools for acquiring and developing the linguistic faculty.

Keywords: linguistic material, Arabic grammar, grammatical knowledge

المقدمة :

تتشكل المعرفة النحوية من قسمين أساسين هما: المادة اللغوية ، والمادة العلمية .

أما المادة اللغويّة فهي الأساس الذي تنبني عليه المادة العلمية وتمثل دليلاً من أدلة العلم ومنشأً لانتزاع المعرفة العقلية، ويتصدرها القرآن الكريم ، وقراءاته ، ثم الحديث النبويّ الشريف، وكلام العرب المنظوم أو المنثور مقيداً بقيود الاستشهاد الزمانية والمكانية وغيرها، ومصدر تلقيها الحسُّ مباشرة أو بطريقة غير مباشرة بتوسط الناقل الثقة.

وأما المادة العلمية فهي المعرفة التي أنتجها علماء النحو، وتتمثل بالمفاهيم والتعريفات والأحكام والقواعد والآراء وغيرها ممّا يعدُّ نتاجاً عقليا.

وستكون المادة اللغوية محور البحث، فيوقف عند مصادرها وآليات تلقيها وتوظيفها.

أولاً: المادة اللغوية:

لا خلاف في أنَّ المادة اللغوية تشكل الأساس المعرفي للنحو العربي ،وسواء كان النظر إلى هذه المادة على أنها معرفة مستقلة عن المعرفة النحوية، أم على أنها جزء منها - وهو ما عليه هذا البحث- فلا شكَّ في أنها مثلت محور الجهود العلمية في مراحل التأسيس الأولى[1].

وتنطلق المرحلة الحسية من العمل النحوي بالعمل على المادة اللغوية وفق أسس منهجية ثم النظر فيها للكشف عن هيئات المسموع واختلاف الصور لاختلاف المواقع[2].

والمتحكمات في قوة المعرفة الحسّيّة واعتبارها العلميّ كثيرة منها نوعُ الاتصال بالمنتج الأصليّ - مباشر أو غير مباشر - ثم ما يتوافر في غير المباشر من شروط الإسناد ودلالة المتن ، يُثبت ذلك تتبُّع إشارات النحويين إلى مصادرهم اللغوية وحرصهم على بيان نوع الاتصال بالمنتج.

ولم يكن الاتصال المباشر بمنتج المادة اللغوية (المتكلم العربي الفصيح) متاحاً بدرجة واحدة لجميع الأساتذة ، إذ لا نكاد نجد تنويعاً في التلقي كما هو الحال عند سيبويه ،والموازنة بين كتاب سيبويه وبين مؤلفات الأساتذة بعده تظهر أنه أسهم في جمع اللغة إلى جانب اللغويين، وهذا ما جعله مصدراً مهماً من مصادر المادة اللغوية إلى جانب المادة العلمية[3]،في حين اتجه الأمر بعده إلى التخصُّص وحصر مصدر اللغة بمختصين واستقلال الحقول المعرفية عن النحو وصولاً إلى القرن الرابع الهجري.

وقد تنوعت المصادر اللغوية عند سيبويه، وحرص على بيان دقة نقله وسلامته بالكشف عن آليات تلقي المعرفة عنده، ففرّق بين نوعين من المصادر بحسب تلقيها ؛ مباشرة من منتجها وغير مباشرة بوساطة الرواة أو الشيوخ مع حرصه على فصاحة الأعرابي ووثاقة الراوي[4]، فيقول : ((وهذه حجج سمعت من العرب، وممّن يوثق به ، يزعم أنه سمعها من العرب))[5].

ومن المعرفة المباشرة قوله: ((وسمعنا العرب الموثوق بهم ينصبونه ،سمعناهم يقولون : العجب من بُرٍّ مررنا به قبل قفيزاً بدرهم قفيزاً بدرهم ، فحملوه على المعرفة وتركوا النكرة لقبح النكرة أن تكون موصوفة بما ليس صفة وإنما هو اسم كالدرهم والحديد))[6].

ومن سبل الاطمئنان للسماع المباشر توثيقه بعرضه على العلماء الذين سمعوا عن العرب ، وقد نُقل عن سيبويه قوله: ((سمعت العرب تقول : (الحمد لله ربَّ العالمين)، فسألت يونس عنها فزعم أنها عربية))[7].

وظهر منهج سيبويه في تنويع آلية تلقي المادة اللغوية عند تلميذيه الأخفش وقطرب، فبرزت لديهم إشارات إلى السماع المباشر من مصدر المعرفة ، قال قطرب: ((وسمعنا العرب من تميم تقول: دعاني على منزلة لا أحبها ، أي إلى منزلة لا أحبها ، قال: وسمعناهم يقولون: كان هذا على حياة فلان، أي في حياته، وجئت إلى الليل، أي عند الليل))[8].

وتكرّرت العبارات التي تدلُّ على السماع المباشر من العرب عند الأخفش الأوسط[9].

ولا نكاد نجد عند من جاء بعد سيبويه وتلامذته ما يدلُّ على التلقي المباشر للمادة اللغوية إلا ما ندر، إذ كان جلُّ اعتمادهم على المادة المنقولة ، وقد حرصوا على بيان ذلك بالإشارة إلى النقلة وإرجاع السماع إلى مصدره ، أو انتقاء العبارات التي يفهم منها التلقي غير المباشر، فتكرر عند ابن السرّاج قوله :((لا أعلمه مسموعاً من العرب))[10] أو ما يقرب من معناها.

وتجد الفارسي يسند بيتاً من الشعر على طريقة أهل الحديث، فيقول: ((وأخبرني أبو بكر ، عن أبي العباس، عن أبي عثمان ، قال : أخبرني ابن قطرب عن أبيه أنه سمع من العرب من يقول :

ألا أيُّهذا الزاجري أحضرَ الوغى...

بنصب (أحضرَ) على إضمار (أن) ،وهذا قبيح، ألا ترى أنَّ (أن) لا تكاد تعمل مضمرة حتى تثبت عنها عوضاً نحو الفاء أو الواو، تعطف على اسم))[11].

ولم يُظهر المبرد في المقتضب اهتماماً ببيان نوع التلقي في المادة اللغوية، فلم يشر في عبارة أو إسناد إلى آلية تلقيه مع أن سماعه المباشر غير مستبعد ، يدلُّ على ذلك قول ابن جني : ((وأخبرنا أبو علي عن أبي بكر عن أبي العباس قال: سمعت عمارة بن عقيل[12] يقرأ:﴿ولا الليل سابقُ النهارَ﴾[13]، فقلت له : ما تريد؟ فقال : سابقُ النهارَ، فقلت له : فهلا قلته؟ فقال : لو قلته لكان أوزن))[14].

فالنصُّ يدلُّ على أنَّ المبرد سمع من العرب مباشرة ، ولا يبعد أنّه سمع غيره ،إلا أنه لم يشر إلى ذلك في مؤلفاته، بل لم يكن مهتمًا ببيان سند المادة أو نسبتها ، وقد فعل في غير المقتضب في مسألة لغوية، وقد يكون ذلك إشارة إلى منهجه في أن اللغة تعتمد النقل والنحو يعتمد العقل[15].

وقد برزت عند علماء العربية بعض الظواهر التي لا يبدو منها الانسجام مع منهجهم في التوثيق وما يطلب فيه من دقة ومعرفة بالنقلة وأحوالهم ،وأهمّها:

1- (الانصراف عن التصريح بالناقل)، فتجد عند كثير من العلماء انصرافاً عن التصريح باسم الناقل الحيّ والاكتفاء بوصف عامٍّ - الثقة أو أحدهم أو غير ذلك من الأوصاف العامة- ، وقد روي عن يونس أنه كان يقول : ((حدَّثني الثقةُ عن العرب، فقيل له : من الثقة؟ قال: أبو زيد، قيل له : فلم لا تسميه؟ قال : هو حيٌّ بعد فأنا لا أسميه))[16].

وأمثلة ذلك كثيرة في الكتاب ، منها قوله : ((وحدثنا من يوثَق به أن بعض العرب قيل له : أما بمكان كذا وكذا وَجْذ؟ وهو موضع يمسك الماء، فقال : بلى ، وِجاذاً، أي فأعرف بها وجاذاً))[17].

ويُعلَّلُ ذلك بأن ((الرواية عن الحيّ قد ينكرها لنسيان أو نحوه فيقع التناكر))[18].

وهو مخرج أوجده النحاة يقي من الطعن في المادة اللغوية من طريق الطعن برواتها.

2- (الانصراف عن التصريح بالمنتج الأصليّ)، وقد ظهر في إجراء النحاة إدراك القيمة العلمية للاتصال المباشر بمصدر السماع ،فأجيز السماع من مجهولين بخلاف الرواية التي تُفرض فيها النسبة ، وسبب ذلك ((هو أنه في السماع يحلل العالم اللغوي الذي يسمع النصَّ المسموع ،ويحدِّد قيمته ،فإما أن يقبله وإما أن يرفض الأخذ به ،وأما في الرواية فإن الرواة الأول لم يكونوا علماء ،بل كانوا مجرَّد حفظة ينقلون التراث اللغوي دون تحليل له، ولذلك لم يكن بدٌّ عند النحاة من معرفة صاحبه ، مخافة أن يكون ذلك الكلام مصنوعاً أو لمولد أو لمن لا يوثق بكلامه))[19].

وهذا يفسر ظاهرة الاكتفاء في توثيق النصوص بإنشاد المختصّ أو نقله لها دون نسبة .

وقد برزت عند النحويين بعد سيبويه ظاهرة التخفف من نسبة النصوص وذكر سندها على النحو المعهود ، وقد عُزي ذلك إلى أسباب منها العلم بالقائل في وقت الاستشهاد لتداول النصّ بين المختصّين، واقتصار الاهتمام بالسند على العلماء المختصّين باللغة ، حيث كانت نقول النحاة والأصوليين والبلاغيين لا تلتزم كثيراً بصور الإسناد[20].

وقد أشار أحد الدارسين إلى أمثلة المرونة في نسبة الأبيات عند أبي علي الفارسي في تعليقته، فرأى أنه ((لم يهتمَّ في تناوله الشعر بنسبة الأبيات إلى أصحابها ، كما أنه ركّز اهتمامه في البيت الشعري على موطن الشاهد ، لذلك فليس من المهمّ عنده أن يأتي بكامل البيت))[21].

وقد ينصرف النحاة عن نسبة المادة اللغوية اجتنابًا لطعن محتمل في رواتها، وأظهر أمثلته ترك النحاة نسبة الحديث الشريف لأسباب قد يكون منها الحفاظ على تلك المادة من طعن محتمل بسندها.

3- (الانصراف إلى المجاز في العبارة) ،فقد ظهر في كلمات النحويين ما ينبي عن مرونة في التوثيق قد تدخل في باب التسامح في العبارة وهو أمر يقدح بدقة النقل، فقد تجد عبارة توحي بالنسبة إلى العرب ، وهي عند النحاة تحتمل النسبة وتحتمل أن تكون مقيسة على كلام العرب ، فعندهم ما قيس من كلام العرب فهو من كلامهم ، وقد أشار إلى ذلك أبو علي الفارسي في غير موضع ، من ذلك قوله: ((قال أبو عمر: وهذا قول الخليل. وليس البيت في الكتاب ، فلا أدري أسمعه عنه أم قاسه على هذه الأبيات))[22].

4- (التسامح في إسناد النصوص ونسبتها اكتفاءً برواية أو إنشاد المختصّ الثقة). فمن طرق التوثيق عند النحاة أن يكون الناقل ثقةً من أهل اللغة أو يعزى الشعر أو النثر إلى مشهور بالضبط والإتقان .

ودخول العالم المختصّ في آليّة التوثيق شائعٌ في النحو العربي[23]،وقد وُثِّقت شواهد سيبويه بناءً على الوثوق بنقله ،جاء في الخزانة : ((قال ابن النحاس: ذهب الكوفيون إلى جواز دخول اللام في خبر لكن ، واحتجوا بقوله[24]:

ولكنني من حبِّها لعميدُ

والجواب: إنَّ هذا البيت لا يعرف قائله ولا أوَّله ، ولم يذكر منه إلا هذا ، ولم ينشده أحد ممن وثّق في اللغة ، ولا عُزي إلى مشهور بالضبط والإتقان.

ويؤخذ من هذا أن الشاهد المجهول قائله وتتمَّته إن صدر من ثقة يُعتمد عليه قُبِل ، وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصحّ الشواهد اعتمد عليها خلف بعد سلف مع أن فيها أبياتاً عديدة جُهِل قائلوها وما عيب بها ناقلوها...فما طعن أحد من المتقدمين عليه ولا ادَّعى أنه أتى بشعر منكر))[25].

فإسناد الشاهد إلى قائله أو إلى راوٍ عدل أو إلى مختصٍّ باللغة - وإن لم يسنده- من أهمِّ طرق التوثيق المتحكمات في قوة الاستدلال وضعفه[26].

ومن الدلائل على أهمية التوثيق عن طريق العالم المختصِّ أننا نجد من يقدّمه عند الاستشهاد على السماع المباشر، أو يُستدلّ على ندرة استعمالٍ بأن الثقة لم يسمعه [27].

وهناك من يعدُّ التسامح في شروط الإسناد اكتفاءً برواية المختصِّ مأخذاً على رواية أهل اللغة مقارنة برواية أهل الحديث وما فيها من ضبط، فبعد أن أورد أحد الباحثين نصَّ البغداديّ سالف الذكر علّق قائلاً : ((أرأيت دقة الرواية في الحديث النبويّ؟ أهل الحديث يرفضون رواية التابعيّ الثقة الحافظ إذا أرسل إلى رسول الله ولم يسقط من السند إلا الصحابيّ، وأهل اللغة يقبلون رواية ثقتهم بلا إسناد ، وعن مجهول ، وتعدُّ روايته أصحّ الشواهد))[28].

وفي هذه الموازنة نظر ، لما بين رواية الحديث ورواية اللغة من فرق في النسبة يتمثل باختلاف المنسوب إليه وما له من قدسية ،واختلاف المنقول الذي هو كلام المعصوم ، وغاية النقل إذ يكفي في اللغة إثبات ورود القول عن العرب الموثوق بفصاحتهم ، وكلُّ ذلك يفضي إلى اختلاف المعايير المتّبعة في صحة الرواية.

وهذا النقد ينظر إلى جهة التسامح ويغفل ما في هذه الآلية من إرساء لقواعد النقد العلميّ في النحو العربي ، ففي أولى مراحل المنهج العلمي للنحاة العرب (الاستقراء) يكتسب العالم (الناقل الثقة) حصانة من النقد؛ لأنه يمثل دور الوساطة بين المنتج (العربي الفصيح) وعالم النحو المشتغل على المادة المنقولة التي تمثل أساس البناء النحوي، ويكون متاحًا للنقد والمناقشة عند انتقاله إلى مرحلتي الاستدلال العقلي (الاستنباط) والتجريد العلمي (التقعيد)[29].

فنقد العالم في حال نقله أقرب إلى التكذيب منه إلى النقد العلميّ ، وهذا ما عناه ابن ولّاد رادّاً على المبرّد بقوله:((هذا كلام ظاهر الفساد بيّن الاختلال وذلك أنه حكى عن سيبويه أنه روى عن العرب (قال فلانة) ثم خطأه في ذلك ،وهذا موضع التكذيب فيه أشبه من التخطئة؛ لأنه ليس بقياس قاسه فيردّ عليه ،ويخطّأ فيه ، وإنما ذكر أن بعض العرب قال ذلك ، فإن كانت التخطئة لمن قال ذلك من العرب فهذا رجل يجعل كلامه في النحو أصلًا وكلام العرب فرعًا فاستجاز أن يخطئها إذا تكلمت بفرع يخالف أصله ... وقد مثل سيبويه حذف التاء من فعل المؤنث في مذهب من أجاز ذلك بأحسن تمثيل ، وهذا الذي للنحويّ أن يفعله ، وهو أن يمثل ويعتلّ لما جاء عن العرب ، فأما أن يردّه فليس له ذلك))[30].

ومنه قول ابن جني :((وأما اعتراض أبي العباس هنا على الكتاب فإنما هو على العرب لا على صاحب الكتاب ، لأنه حكاه كما سمعه ، ولا يمكن في الوزن أيضا غيره ، وقول أبي العباس : إنما الرواية فاليوم فاشرب ، فكأنه قال لسيبويه : كذبت على العرب ، ولم تسمع ما حكيته عنهم وإذا بلغ الأمر هذا الحد من السرف فقد سقطت كلفة القول معه))[31].

ومع ذلك كلِّه لا يمكن إنكار احتمال خضوع هذا الإجراء للانتقائية في تحديد الثقة المختصّ من العلماء ، وهو أمر لم يسلم منه تحديد العربي الفصيح الذي تؤخذ عنه اللغة.

بقي أن نشير إلى أن الحديث عن المادة اللغوية يحيل على بعض الإجراءات التي اختصَّ بها العمل النحوي في توظيفها ،ويظهر منها أن منهج النحويين محكوم بقيود (الانتقاء والتحديد) التي تعدُّ من ضرورات

المنهج الوصفي، وقد تردَّدت هذه الإجراءات عند كثير من الباحثين في الفكر النحوي على أنها مآخذ سُجِّلت على عمل النحاة ، وفُصِّل القول في إثباتها أو رَدِّها ، ويمكن إجمالها مع سوق بعض ما أشكل عليها بعض الباحثين على النحو الآتي[32]:

1- إن المادة اللغوية خضعت للانتقاء والتحديد على مستوى الأفراد بتحديد من تؤخذ عنهم اللغة سماعاً أو رواية (شرط الفصاحة وشروط الرواة والنقلة)،وانتقاء مستوى لغويٍّ هو العربية الفصحى لبناء القواعد والأحكام وإغفال غيره من المستويات اللغوية .

2- أفضى انتقاء المستوى اللغوي إلى تنوع مصادر المادة اللغوية التي تقع تحته ، وهذا التنوع أنتج أحكاماً عامة لا تراعي الخصائص المائزة لكل نوع ،مع غياب التوازن في توظيف تلك المصادر في الاستدلال والاستشهاد .

3- أفضى شرط الفصاحة في المنتج إلى تحديد الإطارين الزماني والمكاني للمسموع، وتعدى الأمر إلى تحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة ،وقد أُشكل على التحديد الزماني باتساع المدة الزمنية وإغفال التطور اللغوي فيها، كما أُخِذ على دقته أن بعض المتكلمين قد يقع جزء من حياتهم في حيز الاستشهاد وجزء خارجه ،وأشكل على التحديد القبلي تفاوت أفراد القبيلة في الفصاحة واحتمال عيش بعضهم خارج الإطار الزماني.

4- كلُّ ما سُلّط على المادة المسموعة من قيود الانتقاء والتحديد كان له أثرٌ في المنهج الاستقرائي الذي اختاره النحاة، وكان سبيله الاستقراء الناقص.

وبناءً على هذه الإجراءات صدرت أحكام عامة شملت غير المادة المنتقاة أو المحدَّدة التي كانت عيّنة الاستقراء الناقص .

وسيأتي تفصيل القول في الاستقراء عند الحديث عن المعرفة العقليّة؛ لأنه إجراء حسّيٌّ وعقليٌّ معاً .

وأما الملاحظ المسجَّلة على هذه الإجراءات فقد أسهب الباحثون في بحثها إثباتاً أو نفياً ،ولسنا بصدد إيراد كلّ ما قيل فيها سوى بعض الحقائق التي تفيد في إثبات سلامة الإجراء وإزالة بعض الوهم الحاصل من تعميم بعض الأحكام.

الحقيقة الأولى : إنَّ المادة اللغوية التي هي جزء من المعرفة الحسية أعمُّ من المسموع المستوفي لشروط الدليل النحوي الذي هو (السماع) ، وهو نفسه (المقيس عليه) ، الذي يمثّل أساس التقعيد النحوي ، وقد اتضح ذلك عند الحديث عن مفهوم السماع، وبناءً على هذا التفريق فإن المقيّد بهذه القيود في الغالب هو المقيس عليه ،وأما مصادر المعرفة فيدخل فيها المقيَّد وغيره، دليل ذلك ما ورد في تنظير النحويين من مسموع اختلفت أنواعه بين اللغة واللهجة وغير الفصيح والغلط والخطأ والشاذ والقليل والنادر وغيره ، وقد مرَّ بنا في شروط الأستاذ أن أهمَّ ما يُشترط فيه سعة الاطلاع على اللغة.

الحقيقة الثانية: بعض القيود المذكورة غير مسلَّم بصحّتها على نحو العموم، فتطبيق بعضها قد يمنع من تطبيق الأخرى ، كما لو طُبّق التحديد المكاني - وهو المصرَّح به من النحويين - فإنه لا ينسجم مع تحديد القبائل التي تجد أغلبها موزعة بين البدو والحضر، يدلُّ على ذلك التبعيض عند الإشارة إلى القبائل المأخوذ عنها.

لذا نجد من يرى أن دعوى تحديد القبائل التي تؤخذ عنها اللغة ضرب من الوهم إذ لم يكن مصدرها النحاة ، فأول من ذكر تحديد القبائل الفارابي وأخذها عنه السيوطي ، وأن واقع التعامل مع المسموع وتوظيفه في مؤلفات النحويين يَثبت منه خلاف هذه الدعوى ، إذ استشهد سيبويه بشعر معظم القبائل العربية إلا التي لم تعرف لها العرب شاعرًا معروفًا، كما أن هناك من يرى بطلان دعوى أنه لم يؤخذ عن حضريٍّ قطّ، لأنهم أخذوا عن فصحاء الحاضرة كالفرزدق [33].

أما الأخذ عن الحضر فلا يمكن الاستدلال له بالفرزدق؛ لأنه شاعر وقد ميَّز العلماء بين الشعراء وغيرهم في الأخذ .

ويرجح أن ذكر القبائل لم يكن على سبيل التحديد المُلزِم ، إنّما هو إشارة للمتواجد منها في النطاق المُحدَّد مكانيّاً.

الحقيقة الثالثة: إنَّ تحديد عيّنة الاستقراء إجراء بدهي في كلِّ منهج استقرائي ، وهو من مطالب المناهج اللغوية الحديثة في مقدمتها المنهج الوصفي الذي يدعو إلى التحديد الزماني والمكاني والنوعي للغة، ولا

خلاف في أن تحديد الأطر الزمانية والمكانية وانتقاء المستوى اللغوي إجراء يهدف إلى تنقية مصادر السماع التي هي أساس الاستقراء ، وينسجم مع غاية نشوء النحو وهي التقعيد للغة الفصيحة ذات الخصائص المشتركة سواء كانت أدبية أم استعمالية[34].

وقد كثرت إشارات النحويين إلى الحرص على نقاء مصادر الاستقراء والتثبت في السماع ، قال ابن جني: ((فإياك أن تخلد إلى كلِّ ما تسمعه ، بل تأمل حال مورده وكيف موقعه من الفصاحة عليه أو له))[35].

من أجل ذلك كان انتقاء عيّنة الاستقراء وسيلة من وسائل تنقية اللغة ، وهي قواعد تؤسس للاستدلال النحوي القويم بينها نوع من التكامل، وهي تصل بالنحويّ إلى ما يريده من صحة الاستدلال ودقته ، وهي زمانية ومكانية وشخصية ومن يؤخذ عنه وما يؤخذ به[36].

ويمكن القول إنَّ انتقاء المادة اللغوية يمثل تعييناً لمجال اشتغال النحوي بدءاً من مادة الاستقراء، وهذا التعيين لا يكون حاكماً في نوع الاستقراء؛ لأن استقراء المعيَّن يمكن أن يكون تاماً ويمكن أن يكون ناقصاً ، وقد يساعد التعيين في أن يكون تامّا ، وكلّما ضاقت دائرة التحديد زادت فرص تمام الاستقراء.

ومادام نقص الاستقراء النحوي واضحاً وجب البحث عن تخريج للإشارات التي توحي بقطعية نتائجه من نحو قولهم : (لا تجد عربيًّا ، ليس من كلامهم)[37] وغيرها من العبارات التي يفهم منها الإجماع اللغوي، وكذلك بعض المصطلحات التي تدلُّ على التدريج الاستعمالي في اللغة مثل الكثير والقليل والنادر والشاذ والضعيف والمكروه والقبيح والممنوع والضرورة واللحن والخطأ والغلط واللغة ، وبعض هذه المصطلحات يدخل في حيّز الاعتراض على الأداء اللغوي[38].

وكلُّ ذلك يوحي باطمئنان النحاة إلى صحة النتائج، ولكنَّه يفتح باب التساؤل عن كيفية إحراز إجماع العرب ،مع احتمال وقوع بعضهم خارج مجال الاستقراء؟

وما دامت الأحكام الصادرة عن الاستقراء الناقص نسبية العموم فإن القول بالإجماع اللغوي نسبيٌّ أيضاً لاعتماده الاستقراء الناقص ، وتبقى الفجوة - التي يمكن أن يعبَّر عنها مساحة التسامح - واحدة في الاستقراء الناقص وفي الإجماع ،والاجتهاد النحوي كفيل بسدِّ خلَّتها بما يمارسه المجتهد من استقراء مماثل واستدراك على بعض الآراء .

بقي أن نشير إلى أنَّ قيود الانتقاء والتحديد فرضت أن يتحول التتبع الحسّيّ من تتبع المنطوق في عصر الاستشهاد إلى تتبع المادة اللغوية المكتوبة بعد انغلاق باب السماع وربما قبله.

واتجهت الدراسات أو أكثرها - بسبب هذه القيود- إلى الاكتفاء بنتائج الاستقراء التي توصل لها الآخرون ،بعد التثبت والتحقق من صحة تلك الأخبار والشهادات بإجراء تجربة مماثلة أو الاستدلال عليها بطريقة علمية مقبولة ، وقد يستغنى عن التمحيص والتثبت في شهادات العلماء الموثوقين في مواد تخصصهم وأخبارهم ، المشهود لهم بالصدق وعلوّ المنزلة العلمية ، أما إذا كان صاحب الشهادة جاهلًا بالتخصُّص الذي يتحدث عنه ، أو معروفًا بالوضع والكذب ،أو ثبت بطلان شهادته بالدليل ، فترفض هذه الشهادة رفضاً تاماً [39].

وبعد أن اتضحت آليات تلقي المادة اللغوية تعيّنت الإشارة إلى الآليّات التي اتَّبعها النحويّون في توظيفها.

ثانياً: آليات توظيف المادة اللغوية:

اتضح ممّا تقدَّم أنَّ المادة اللغوية هي الأساس المعرفيّ الذي ترتكز عليه قواعد النحو العربي والآراء النحوية على اختلاف مصادرها وطرق تلقيها ،وقد وظّف النحاة هذه المادة بكيفية جعلت من النظام النحويّ حافظاً أنظمة اللغة من خلال التزامه بقوانين السياق النصي وإيجاة القرائن المبينة للعلاقات السياقية ، فجاء توظيفه ناظراً إلى اعتبارات ثلاثة ، أولها : اعتبارها مصادر لاستخراج الأحكام النحوية، وثانيها : اعتبارها مصادر للاحتجاج النحوي فتكون شاهداً أو حجة لدعم الآراء، وثالث الاعتبارات: اعتبارها أساليب للمعرفة اللغوية والقواعدية ، فتكون مسلكاً من مسالك الاكتساب اللغوي وتنمية الملكة اللسانية[40].

وقد جاء توظيف النحويين للمادة اللغوية منسجمًا مع أهمِّ غايات نشأة النحو وهي حفظ الملكة اللغوية وإنمائها مع ما لها من دور أساس يتمثل في استعمالها دليلًا إلى القاعدة أو شاهداً على صحتها[41].

أما الاعتبار الثالث فهو أقرب لأن يكون ثمرة الاشتغال على الشواهد الشعرية أو النثرية ، وتحصيله يكون بدوام الاشتغال ، وقد لا يكون مقصوداً لذاته ، وقد أشار ابن خلدون الى هذا المعنى في حديثه عن ملكة

اللسان ونمائها عند بعض النحاة دون سواهم ، فقال : ((وقد نجد بعض المهرة في صناعة الإعراب بصيراً بحال هذه الملكة ، وهو قليل واتفاقيٌّ ، وأكثر ما يقع للمخالطين لكتاب سيبويه ، فإنه لم يقتصر على قوانين الإعراب فقط ، بل ملأ كتابه من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم ،فكان فيه جزء صالح من تعليم هذه الملكة ، فتجد العاكف عليه والمحصِّل له قد حصل على حظ من كلام العرب واندرج في محفوظه في أماكنه ومفاصل حاجاته ، وتنبه به لشأن الملكة ، فاستوفى تعليمها فكان أبلغ في الإفادة، وأما المخالطون لكتب المتأخرين العارية عن ذلك إلا من القوانين النحوية مجردة عن أشعار العرب وكلامهم فقلَّما يشعرون لذلك بأمر هذه الملكة أو ينتبهون لشأنها))[42].

وأما الاعتباران الآخران فقد نتجت عنهما آليتان للتعامل مع الشاهد النحوي ، فاعتبار أن الشواهد مصادر لاستخراج الأحكام النحوية أنتج آلية الانطلاق من الشاهد للبحث عن القواعد والأحكام ، ويكون النصُّ محوراً وغاية لا وسيلة، وقد اتُّبعت في كتب معاني القرآن وإعرابه وشروح الشواهد [43]، ومنها كتاب الفارسي شرح الأبيات المشكلة الإعراب.

وأما اعتبار الشواهد مصادر للاحتجاج النحوي فقد فرض آلية الانطلاق من الحكم أو القاعدة ممثَّلًا لها بجمل مصنوعة ثم يأتي دور الشاهد الذي تتمثل مهمته في اختبار تلك القواعد والأحكام وبيان صحتها ، أي إن وجود الشواهد وسيلة لا غاية[44].

تجدر الإشارة إلى أن المؤلّف غير مقيّد بالتزام آلية محدّدة من آليتي الاستشهاد في المصنَّف الواحد ، ويكثر تجاورهما في أغلب المصنّفات النحويّة، فتجد المادة اللغوية مصدراً لاستنباط القاعدة تارة ، وشاهداً على صحّتها تارة أخرى.

ويتفرَّع عن هذا التوظيف مصطلحات نتجت عن النظر إلى الدور الذي تؤديه تلك المادة اللغوية، منها: الاستشهاد ، والاحتجاج ، والتمثيل.

ويختصُّ الاستشهاد من بينها بتوظيف شاهد موثق من القول لتجريد الأحكام والقواعد، فهو ذكر الأدلة النصية المؤكدة للقواعد النحوية ،فيؤتى به لبناء القاعدة أو الاستدلال على صحتها ،أو ليثبت حكماً أو يضعِّف آخر ، أو يرفض وجهاً، وهذا خلاف التمثيل الذي يؤتى فيه بشاهد يحتمل أن يكون موثّقاً مستوفياً لشروط الدليل ، أو غير مستوفٍ كأن يؤخذ ممّن لا يُحتجّ بكلامهم ، أو من إنشاء النحويّ نفسه، الغرض منه إيضاح القاعدة وبيانها وشرحها دون أن يكون المثال مصدراً لبنائها ، أي أنه لا يتضمن دليلًا، فهو غير ملزم ،وهذا ما يميزه عن الاستشهاد وعن الاحتجاج الذي يُعرَّف بأنه الاستدلال على صحة القواعد النحوية مطلقاً ،أي في النصوص اللغوية أو الأصول النحوية ، وهو بذا أعمُّ من الاستشهاد إذ يمكن أن يكون في الدليلين النقلي و العقلي[45] .

وتبرز في آلية التعامل مع مصادر الاستدلال ظاهرة التأويل النحوي الذي يعدُّ مظهراً من مظاهر الالتزام بالنصّ، فيؤخذ بالنصوص الموافقة للقاعدة ، وتؤول المخالفة لها تأويلًا يبعد بها عن التأثير في القاعدة نفسها [46].

بقي أن نشير إلى أن الطابع العام في الاستدلال النحوي بالمادة اللغوية على اختلاف مصادرها وأنواعها أن يكون على ما خالف أصول الاستعمال، وقلَّ أن يستشهد لما وافق الاستعمال بناءً على الضابط الاستدلاليّ عند النحاة الذي ينصُّ على أنَّ من عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل[47]، وهو في الشعر أكثر من غيره لما يميّزه من عوارض التركيب .

الخاتمة والنتائج:

وقف البحث في المادة اللغوية في النحو العربي القديم على جملة نتائج يمكن إيجازها بما يأتي:

- تمثل آلية تلقي المادة اللغوية أداة حاكمة في قيمة المعرفة المؤسسة عليها؛ لذا حرص النحويون على بيانها.

- يكون تلقي المادة اللغوية عن طريق الحسّ مباشرة من منتجها الأصليّ أو بوساطة الناقل الثقة من رواة وشيوخ.

- بعض الظواهر لا تنسجم ومنهج النحاة كالانصراف عن ذكر الناقل الحيّ ، والأخذ المباشر عن مجهولين ، والتسامح في نسبة الشواهد اعتماداً على الناقل الثقة.

- استعمال العبارات المجازية المحايدة التي توحي بالسماع المباشر وتحتمل غيره.

- سار المنهج النحوي في توظيف المادة اللغوية متبعاً قيود الانتقاء والتحديد (الذاتي والزماني والمكاني)، وقد ظهرت مرونة التعامل معها بالتسامح في تطبيقها دون أن يقدح ذلك في رصانة المادة اللغوية.

- أخذ التوظيف النحوي للمادة العلمية اعتبارات ثلاثة : الأول : اعتبارها مصادر استخراج الأحكام النحوية، وثانيهما : اعتبارها مصادر الاحتجاج النحوي، والثالث : اعتبارها من وسائل اكتساب الملكة اللسانية وإنمائها.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- إبستيمولوجيا علم التصريف العربي، أطروحة تقدم بها الطالب جاسم صادق غالب الموسوي إلى مجلس كلية التربية جامعة البصرة لنيل درجة الدكتوراه في فلسفة اللغة العربية وآدابها ، إشراف الأستاذ المساعد الدكتور حامد الظالمي ، 1433ه - 2012م..
- الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو العربي، إعداد ، أمان الدين حتحات، رسالة قدمت لنيل درجة الدكتوراه، جامعة حلب ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 1414ه -1993م.
- الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، الدكتور فؤاد بوعلي ،عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، 2011م.
- أصول التفكير النحوي، الدكتور علي أبو المكارم ، الطبعة الأولى ، دار غريب ، القاهرة 2006م.
- الأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،(النحو ، فقه اللغة ، البلاغة) ،الدكتور تمام حسان ، عالم الكتب ، القاهرة ، 1420ه - 2000م .
- الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي المتوفى سنة 316 ه ، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1987م .
- الاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بين الفراء والمبرد، نوزت أحمد إبراهيم كريشان
- إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحوي المتوفى سنة 338ه،وضع حواشيه وعلق عليه، عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى 1421ه.
- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركلي الدمشقي المتوفى سنة 1396ه،دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة ، 2002م.
- الاقتراح في علم أصول النحو ،تحقيق وتعليق الدكتور حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الآداب ، القاهرة، 1428ه-2007م.
- الانتصار لسيبويه على المبرد لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميميّ النحويّ المتوفى 332ه، دراسة وتحقيق الدكتور زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، 1416ه - 1996م .
- تاريخ بغداد لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي المتوفى سنة 463ه،تحقيق ، الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1422ه - 2002م.
- التعليقة على كتاب سيبويه أبي علي الفارسي (ت377ه) ، تحقيق الدكتور عوض بن حمد القوزي، الطبعة الأولى،1410ه - 1990م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسي (ت745ه) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، دار كنوز إشبيليا ، الرياض، الطبعة الأولى 1418ه - 1998م.
_ جوانب تركيبية في تفسير مجمع البيان للشيخ الطبرسي (ت548)، الدكتور خليل خلف بشير ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ،المجلد18، العدد2، سنة 2010م.

- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي المتوفى سنة 1093ه، شرح وتحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الرابعة ، 1418ه - 1997م.
- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري، الدكتور سعود بن غازي أبو تاكي، دار غريب ، القاهرة ،الطبعة الأولى ،1425ه -2005م.
- الخصائص، تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة 392ه، تحقيق محمد على النجار، ، المكتبة التوفيقية. الطبعة الأولى، 2015م.
- الخطاب النحوي ومنهج المعرفة ، الدكتور عبد الرحمن بو درع، مجلة التأويل ، العدد الثاني ، شعبان ، 1436ه .
- داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح في النحو ، تأليف محمد بن علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي المكي المعروف بابن علان ، المتوفى سنة 1057ه، تحقيق الدكتور جميل عبد الله عويضة، 1432ه، 2011م.
- سرُّ صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392ه)دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،الطبعة الأولى ، 1421ه -2000م.
- شرح تسهيل الفوائد ، تأليف محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني المتوفى سنة 672ه، تحقيق الدكتور عبد الرحمن السيد، الدكتور محمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى،1410ه - 1990م.
- شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية(لأربعة آلاف شاهد شعري)،تأليف محمد ابن محمد حسن شرّاب، مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ،1427ه - 2007م.
- ضوابط الفكر النحوي، الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم الدكتور عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة ، 2006م.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة ، صياغة للمنطق وأصول البحث متمشية مع الفكر الإسلامي، تأليف عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم ، دمشق - بيروت .
الطبعة الأولى ، 1395ه -1975م.
- طبقات الشعراء لعبد الله بن محمد بن المعتز العباسي المتوفى سنة 296ه،تحقيق عبد الستار أحمد فراج ،دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الثالثة، (د : ت).
- الفاضل لأبي العباس محمد بن يزيد الأزدي المعروف بالمبرد المتوفى سنة 285ه،دار الكتب المصرية ، القاهرة، الطبعة الثالثة ، 1421ه.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، تأليف الإمام اللغوي المحدث أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي(1110- 1170ه)، تحقيق وشرح الدكتور محمود يوسف فجال ،دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ،الإمارات العربية المتحدة ، دبي ، الطبعة الأولى، 1421ه -2000م.
- الكامل في اللغة والأدب ، محمد بن يزيد المبرد أبو العباس(ت385ه)، المحقق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، 1417ه - 1997م.
- كتاب سيبويه ، تأليف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بسيبويه(ت180ه)، تحقيق وشرح ، عبد السلام محمد هارون ، دار التاريخ ، بيروت ، لبنان. سنة الطبع
- كتاب المقتضب ، صنعة أبي العباس محمد بن يزيد المبرد(210_285ه) تحقيق الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة ، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1415ه، 1994م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي النجدي ناصف ،الدكتور عبد الحليم النجار ، الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر، 1386ه.
- المسائل البصريات، تأليف أبي علي الفارسي المتوفى سنة 377ه، تحقيق محمد الشاطر، وأحمد محمد أحمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، 1405ه -1985م.
- المسائل الحلبيات ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، الناشر ، دار القلم ، دمشق ، دار المنارة ، بيروت ، الطبعة الأولى، 1407ه - 1987م.

- المسائل العسكريات في النحو العربي، لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور علي جابر المنصوري، الناشر، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2002م.
- معاني القرآن وإعرابه لإبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج (ت311ه)، تحقيق ، عبد الجليل عبدة شلبي، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ، 1408ه -1988م.
- معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه ، تأليف أبي علي محمد بن المستنير قطرب، دراسة وتحقيق محمد لقريز ، إشراف الأستاذ الدكتور منصور كافي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، الجمهورية الجزائرية . سنة الطبع
- معاني القرآن لأبي الحسن المجاشعي المعروف بالأخفش الأوسط المتوفى سنة 215ه،تحقيق الدكتورة هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1411ه - 1990م.
- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء المتوفى سنة 2007ه، تحقيق أحمد يوسف النجاتي، محمد علي النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي، الدار المصرية للنشر والترجمة ، الطبعة الأولى ، مصر . سنة الطبع
- معجم الشعراء لأبي عبد الله محمد بن عمران المرزباني المتوفى سنة 384ه ، تحقيق الأستاذ الدكتور ف. كرنكو، مكتبة القدسي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، الطبعة الثانية، 1402ه - 1982م.
- مقدمة ابن خلدون ، لعبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي ،(ت 808ه) ، دار الشعب ، القاهرة. سنة الطبع
- مناهج البحث اللغوي بين التراث والمعاصرة ،الدكتور نعمة رحيم العزاوي، منشورات المجمع العلمي، مطبعة المجمع العلمي،1421ه - 2001م.
- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي المتوفى سنة 581ه، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، 1412ه - 1992م.
- النسق النحوي في النصّ القرآني دراسة تحليلية في السور القصار،الدكتور أحمد رسن صحن ،مجلة آداب البصرة ، العدد76 لسنة 2016م.
- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد ابن الأنباري المتوفى سنة 577ه ، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية ،مكتبة الأندلس، بغداد،1970م.

الهوامش

1- ينظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي،25 ، والخطاب النحوي ومنهج المعرفة ، 183.
2- ينظر: أصول النحو دراسة ابستيمولوجية في الفكر اللغوي عند العرب،61.وجوانب تركيبية في تفسير مجمع البيان للشيخ الطبرسي (ت548)، الدكتور خليل خلف بشير ، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية ،المجلد18، العدد2، سنة 2010م.
3- ينظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي،79.
4- ينظر: الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو،192- 198، 358-361.
5- الكتاب،226/1.وينظر:12/3.
6- كتاب سيبويه ، 326/1.ومنه قوله: ((وذلك قول العرب سمعناه منهم : هو مني منزلة الشغاف ،وهو مني منزلة الولد)).338/1. وينظر:345/1، 154/2 ، 405/3..
7- نتائج الفكر في النحو،185.
8- معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه،327، وينظر: 202، 214 ، 342 ، 468.
9- ينظر: معاني القرآن للأخفش، 1/ 11 ، 28 ، 56 ، 130 ، 131 ، 270 .
10- الأصول في النحو،89/1، 119، 183، 220.
11- المسائل العسكريات،99. وينظر: المسائل الحلبيات،158،247، والمسائل البصريات، 338/1 ،والتعليقة،25/5. وقد ورد ما يحتمل أن يكون سماعاً مباشراً للفارسي أو نقلاً عن الأخفش، يقول الفارسي: زعم يونس أن ناساً من العرب يفتحون اللام التي في مكان كي ، وزعم خلف الأحمر أنها لغة لبني العنبر. وقد سمعت أنا ذلك من العرب ، وذلك أن أصلها الفتح ، وكسرت في الإضافة للفصل بينها وبين لام الابتداء)). المسائل البصريات،550/1.
12- هو عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير بن عطية الكلبي اليربوعي التميمي الخطفي من أحفاد جرير المعروف، شاعر عباسي مقدّم فصيح واسع العلم غزير الأدب ، أخذ عنه المبرد وغيره، توفي سنة 239هـ ، وقيل 240. ينظر: طبقات الشعراء لابن المعتز، 316، ومعجم الشعراء للمرزباني، 247، وتاريخ بغداد، 218/14 ، ونزهة الألباء، 136، والأعلام للزركلي،37/5.

13- سورة يس، 60.
14- سرُّ صناعة الإعراب، 2/ 192.
15- ومن المعرفة المباشرة قوله: ((قال أبو العباس : سمعت من ينشد هذا الشعر: والتغلبيُّ إذا تنبَّح للقرى وهو أبلغ)). الكامل في اللغة والأدب ، 2/ 117. وينظر: 3/ 28. ومن المعرفة المنقولة قوله: ((حدثني المازني قال حدثني الأصمعي قال سمعت إعرابياً يقول : جاءت فقيم تفايش بقبائلها ، أي تفاخر)). الفاضل للمبرد، 18، وينظر: 42.
16- الاقتراح،130.
17- الكتاب،227/1. وكثرت هذه العبارة عند تلميذيه قطرب والأخفش. ينظر: معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، 205، 217، 418، ومعاني القرآن للأخفش، 1/ 12.
18- داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح،197.
19- أصول التفكير النحوي،49.
20- ينظر: فيض نشر الانشراح، 627، وضوابط الفكر النحوي، 388/1، والأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي،111.
21- خصائص التأليف النحوي في القرن الرابع الهجري،41-42.
22- شرح الأبيات المشكلة الإعراب،578-579. وقال في موضع ثانٍ: ((يقول: إنه لا يخلو من أن يكون قاله قياساً أو سماعاً، وإنما لم نقطع على أنه قاله سماعاً لأنه لم يسند القول فيه إليهم كما أسنده في الضبع فقال : قالوا ضبُع ، فيحتمل أن يكون قال ذلك قياساً على الضبع ، ويحتمل أن يكون سمع اللفظة كما حكاها مثناة)). شرح الأبيات المشكلة الإعراب ،136.
23- وكثيراً ما تجد إشارات يفهم منها أن السماع من العالم لا يقلُّ عن السماع من العربي الفصيح، قال قطرب: ((وأنشد بعضهم هذا البيت ولم نسمعه من العرب ولا علمائنا)). معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه،743.
24- الشاهد بلا نسبة ، وهو في معني القرآن للفراء،1/ 465 : ولكنني من حبِّها لكميد، وفي معني القرآن وإعرابه للزجاج ،286/3 : ولكنني من حبها لعميد ، ونقل تخريج البصريين على تقدير التسليم بصحة الرواية وقولهم إن البيت مصنوع ولا يعرف قائله. وفي إعراب القرآن للنحاس،149/2،هامش2، ذكر المحقق أن البيت بلا نسبة في المصادر التي وقف عليها، وأن تتمّة البيت:

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي ولكنني من حبِّها لعميد

25- خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، 1/ 16- 17.
26- قال ابن مالك : ((وأما قوله : ولكنني من حبِّها لعميد ، فلا حجة فيه لشذوذه ، إذ لا يعلم له تتمَّة ، ولا قائل ، ولا راوٍ عدل يقول : سمعت من يوثق بعربيته ، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف))شرح تسهيل الفوائد ، 2/ 29.
- وما يلحظ على قول ابن مالك أنه أدخل النقص اللفظي في قوادح الاستدلال ،وأغفل إنشاد المختصّ ، وقد تنبه أبو حيّان لذلك فردّ عليه بقوله: ((فقد أقرَّ أنه قول بعض العرب ثم قال : فلا حجة فيه إذ لا يعلم له تتمّة ولا قائل، وهذا لا يقدح في الاحتجاج ، بل متى روي أنه من كلام العرب فليس من شرطه تعيين قائله ،وأما كونه لا تتمّة له فلا يقدح في ذلك لأنه إنما وقع الاعتناء بمكان الشاهد فلا حاجة لمعرفة ما قبله ولا ما بعده ، وأما قوله :ولا عدل يقول سمعته ممن يوثق بعربيته فيكفي بذلك نقل الكوفيين وإنشادهم إياه عن العرب ، وفي كتاب سيبويه أبيات استشهد بها لا يعرف قائلها ولا تروى إلا من الكتاب، واكتفينا بنقل سيبويه إياها واستشهاده بها)).التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل،118/5.
27- قال قطرب: ((وحكى لنا من نثق به معمّر التيميّ : أن بعض العرب يقول: - وسمعنا ذلك في أشعارهم- يقولون: رأيت زيدْ ، وضربت عمرْو ، وذلك في الوقف بغير ألف . وسمعت : دعاءْ ونداءْ ، فلا يدخلون الألف ، وذلك في دعاء ونداء أحسن منه في زيد وعمرو، لالتقاء الألفين والهمزة، فثقل ذلك عليهم)).معاني القرآن وتفسير مشكل إعرابه، 201 ، 202 ، وينظر:590.
28- شرح الشواهد الشعرية في أمّات الكتب النحوية (لأربعة آلاف شاهد شعري)،تأليف محمد بن محمد حسن شرّاب، 28/1.
29- ينظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي،46-48.
30- الانتصار لسيبويه على المبرد،124. ومثل ذلك قوله في مسألة أخرى: ((قال أحمد: قول محمد: وليس هذا موضع ضرورة .لا حجة فيه على سيبويه، إنما هي رواية عن العرب ، والمحاجة في مثل هذا أن يقول لهم: لِمَ أعربتم هكذا من غير ضرورة لحقتكم؟ ، أو يكذب سيبويه في روايته ، وهو عنده بخلاف هذه الحال ، وإذا كان غير مكذب عنده فيما يرويه، وكانت العرب غير مدفوعة عما تقوله مضطرة بالوزن أو غير مضطرة فعلى النحوي أن ينظر في علته وقياسه ، فإن وافق قياسه وإلا رواه على أنه شاذ عن القياس ، ولم يكن للاحتجاج بالضرورة وغيرها معنى إذا كان الناقل ثقة)). الانتصار لسيبويه على المبرد،54 -55.
((فليت شعري في أي شيء غلط؟ أفي تركه تكذيب يونس في الرواية أم في تركه محاجة العرب إذا صدق يونس في روايته؟ ولا أحسبه أراد أنه غلط إلا في قبول قول يونس)) الانتصار لسيبويه على المبرد ،122.
31- المحتسب، 110/1.

32- ينظر: أصول التفكير النحوي،40، وضوابط الفكر النحوي،206/1 ، والأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،57، والاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو العربي، 98-99 ، وابستيمولوجيا علم التصريف العربي ، 135،136.

33- ينظر: أصول التفكير النحوي،40،وضوابط الفكر النحوي،231-252، والأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، 72-73.

34- ينظر: مناهج البحث اللغوي، نعمة رحيم العزاوي،96 - 104، و ضوابط الفكر النحوي،231-252، والأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، 72-73.

35- الخصائص،9/2. وإشارات ذلك كثيرة في كتب النحويين ، منها قول الزجاج: ((وحكى الكسائي: ودَدْتُ الرجل ، والذي يعرفه جميع الناس ودِدْته، ولم يحكِ إلا ما سمع ، إلا أنه سمع ممن لا يجب أن يؤخذ بلغته)). معاني القرآن وإعرابه،1/ 179.

36- ينظر: الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو العربي،93.

37- من ذلك قول سيبويه: ((ليس في كلام العرب اسمٌ آخره واوٌ قبلها حرف مفتوح)).الكتاب،202/3. وينظر: معاني القرآن للأخفش،1/ 142، 328، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج،1/ 373 .

38- ومن الباحثين من ذهب إلى أن المصطلحات المذكورة جميعها من باب الاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بعد أن فُصِّل القول في دلالاتها بما يغني عن الإعادة إلا أن نسبتها كلّها إلى الاعتراض فيها نظر ،فالكثرة والاطراد وغيرهما يمكن أن تكون تأييدًا للأداء لا اعتراضًا عليه ،وكذلك الأمر في النتيجة التي توصلت إليها ومفادها أن النحويين لم يكونوا يعنون كثيرًا بتحديد المصطلحات، ولم تكن واضحة الرؤى في أذهانهم ، بدليل تداخلها في استعمالهم. ينظر: الاعتراض النحوي على الأداء اللغوي بين الفراء والمبرد، نوزت أحمد إبراهيم كريشان،60 ،119.

39- ينظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، 208-209.

40- ينظر: الأسس المعرفية والمنهجية للخطاب النحوي العربي، 230-231.والنسق النحوي في النصّ القرآني دراسة تحليلية في السور القصار،الدكتور أحمد رسن صحن ،مجلة آداب البصرة ، العدد76 لسنة 2016م.

41- ينظر: ضوابط الفكر النحوي،240/1، والأصول دراسة ابستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب،104.

42- مقدمة ابن خلدون ،528.

43- ينظر: ضوابط الفكر النحوي، 1/ 260 - 261.

44- ينظر: المرجع نفسه ، 259/1.

45- ينظر: أصول التفكير النحوي،219، وضوابط الفكر النحوي، 1/ 256 - 258.

46- ينظر: أصول التفكير النحوي،233.

47- ينظر: الاستدلال النحوي في كتاب سيبويه وأثره في تاريخ النحو العربي،326 ، وضوابط الفكر النحوي،260/1.